



المؤتمر العام

الدورة الحادية عشرة

فيينا، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر-٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الثلاثون

فيينا، ٢٠-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل،

٢٠٠٧-٢٠٠٤

تقرير من المدير العام

تقارير عن تنفيذ التدابير المضمنة في قرار المؤتمر العام م ع-١٠/ق-٢ بشأن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	الفصل
٣	١	أولاً- مقدمة.....
٣	٦٨-٢	ثانياً- التنفيذ.....
٣	٧-٢	نظرة عامة.....
٤	١٤-٨	خريطة الخدمات ١: الإدارة الرشيدة للصناعة والإحصاءات الصناعية.....
٧	٢٠-١٥	خريطة الخدمات ٢: ترويج الاستثمار والتكنولوجيا.....
٩	٢٤-٢١	خريطة الخدمات ٣: القدرة على المنافسة الصناعية والتجارة.....

لدواعي الوفر، طبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



الصفحة الفقرات

الفصل

١٠	٣٤-٢٥ نميطة الخدمات ٤: تنمية القطاع الخاص
١٣	٤٠-٣٥ نميطة الخدمات ٥: الصناعات الزراعية
١٥	٤٩-٤١ نميطة الخدمات ٦: الطاقة المستدامة وتغيّر المناخ
١٦	٥١-٥٠ نميطة الخدمات ٧: بروتوكول مونتريال
١٧	٦١-٥٢ نميطة الخدمات ٨: الإدارة البيئية
١٩	٦٨-٦٢ برنامج البحوث الخاص بالإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠٠٧-٢٠٠٤
٢٢	٦٩ ثالثاً- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

المختصرات

الكومفار	COMFAR	النموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ	اليونديب	UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الفاو	FAO	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	اليونيب	UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
الإيفاد	IFAD	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	اليونسكو	UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
الأونكتاد	UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	الويبو	WIPO	المنظمة العالمية للملكية الفكرية

أولاً - مقدّمة

آذار/مارس ٢٠٠٥، إطار مراقبة إدارية جديد لصياغة وتنفيذ البرامج والمشاريع. وتتعلق هذه المبادئ التوجيهية الجديدة لدورة إدارة البرامج والمشاريع باعتماد اليونيدو بشكل متزايد لمبادئ الإدارة القائمة على النتائج في جميع أنشطتها كوسيلة لتحسين نوعية هذه الأنشطة (ملاءمتها وفعاليتها) وأثرها. وقد أجرت اليونيدو، بعد أن أدخلت منهجية الإدارة القائمة على النتائج تدريجياً منذ عام ٢٠٠١، تقييماً ذاتياً نقدياً لأعمالها في هذا الميدان في عام ٢٠٠٤ للتحقق من أنها كانت تسلك المسار السليم. وقد كانت نتائج هذا التقييم الذاتي، التي أقرتها إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة التي مولت بعض الأعمال المبدئية التي أفضت إلى إدخال الإدارة القائمة على النتائج في اليونيدو، قد أدت إلى تحديد عدد من المجالات التي يمكن إحراز المزيد من التقدم فيها. ويجري الآن بذل الجهود لإحراز فرص التقدم هذه، حيث تم إحراز اختراق هام للغاية من خلال صياغة وثيقة برنامج وميزانيتين قائمة على النتائج لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ويرد وصف أكثر تفصيلاً لاعتماد اليونيدو لنهج الإدارة القائمة على النتائج في التقرير السنوي ٢٠٠٤ (الفصل السادس من الوثيقة IDB.30/2).

٤- فضلاً عن ذلك، اتخذت أيضاً تدابير لتعزيز الكفاءات التقنية لموظفي اليونيدو وخبرتهم الرفيعة المستوى في المجالات المختارة للتدخل المحددة في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل. وفي هذا الصدد، صيغ برنامج للتعليم التنظيمي عقدت في إطاره سلسلة من حلقات العمل التقنية والحلقات الدراسية المركزة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٤. ومن المتوقع عقد المزيد من الحلقات الدراسية في الربع الأول من عام ٢٠٠٥. وتشتمل المواضيع التي تغطيها الحلقات على نهج الإطار المنطقي لتصميم وتقييم المشاريع/البرامج؛ وتصميم الوظائف (وارتباطها بالعمليات التنظيمية)، والابتكار من أجل التطوير؛ ونشر التكنولوجيا وتشجيع الاستثمار؛ وتنمية القطاع الخاص، واستراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية. كما صممت حلقات

١- أصدرت هذه الوثيقة وفقاً للقرار م ع-١٠/ق-٢ بشأن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠٠٤-٢٠٠٧، بالشكل الذي قُدّم به في الوثيقة م ع-١٠/١٤ واستكمل في ورقة غرفة الاجتماعات GC.10/CRP.4. وتمثل هذه الوثائق نظرة عامة متّسقة وشاملة بشأن مجموعة الخدمات التي ستوفرها اليونيدو ضمن إطار نمائط خدماتها الثمانية، وتشير أيضاً إلى مجالات التركيز والأولويات البرنامجية لدى المنظمة، وكذلك برنامج بحثها على المدى المتوسط. ويحدّث هذا النص المعلومات المقدّمة إلى المجلس في دورته التاسعة والعشرين في الوثيقة IDB.29/12.

ثانياً - التنفيذ

نظرة عامة

٢- طُبّق الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ بنجاح وفعالية منذ أن وافق عليه المؤتمر العام. وينطبق ذلك على كل من التدابير العامة التي اتخذت لضمان فهم جميع موظفي اليونيدو لبنود الإطار البرنامجي المتوسط الأجل فهماً كاملاً، والتدابير الأكثر تحديداً التي اتخذت لضمان اعتماد الخدمات والأولويات المنصوص عليها للاضطلاع بأنشطة اليونيدو المختلفة في مجال التعاون التقني والمحفّل العالمي. وقد وصفت هذه التدابير بالتفصيل في الفصل الأول من الوثيقة IDB.29/12، كما وُصفت في هذا الفصل العناية التي أوليت لضمان أخذ التوجيهات التي قدّمها الدول الأعضاء في المبادئ التوجيهية الاستراتيجية "صوب تحسين إنجاز برنامج اليونيدو" بعين الاعتبار على النحو الواجب.

٣- ووفقاً لما أُبلغ به المجلس في دورته التاسعة والعشرين، فقد جرى تبسيط عملية الموافقة على البرامج والمشاريع من خلال إنشاء أربع لجان للموافقة على المشاريع (الفقرة ١٠ من الوثيقة IDB.29/12). وقد اعتمد مؤخرًا في

دراسية توجيهية خاصة للموظفين الوطنيين في الميدان لتعزيز خبراتهم المهنية الرفيعة المستوى.

٥- وفي معرض تدبير آخر صُمم لتعزيز أثر خدمات اليونيدو على المستوى الميداني الهام للغاية، أبرمت المنظمة اتفاق تعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونديب) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لتعزيز تمثيلها في الميدان من خلال إنشاء عدد من مكاتب اليونيدو الفرعية داخل المكاتب الميدانية لليونديب (يشار إلى ذلك في الوثيقة GC.11/7-IDB.30/17). وينص هذا الاتفاق على أن يتم، خلال فترة تجريبية أولية لمدة سنتين في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ استحداث ١٥ مكتبا فرعيا لليونيدو لاستكمال الشبكة الميدانية للمكاتب القطرية والإقليمية التابعة لليونيدو. والغرض من هذه المبادرة المشتركة بين اليونيدو واليونديب، على المدى الطويل، هو زيادة الوجود الميداني لليونيدو في ما يصل إلى ٨٠ بلدا. وسيجري، في بعض الحالات، القيام أيضا باستكشاف إمكانية إنشاء مراكز/مكاتب تقنية إقليمية مشتركة بين اليونيدو واليونديب بغية إحراز قدر أكبر من التعاضد وزيادة تحسين العمليات المشتركة بينهما. وسيكفل هذا التمثيل الميداني المتزايد دور اليونيدو التشاركي في الامتثال لدعوة الأمين العام إلى زيادة التنسيق على المستوى الميداني ويمكن اليونيدو، في الوقت نفسه، من القيام بدور أكثر فعالية في صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية للحد من الفقر والمشاركة بفعالية أكبر في تطوير آليات التنسيق على المستوى الميداني كالتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٦- كما إن اتفاق التعاون مع اليونديب يمثل عنصرا جوهريا هاما من حيث إنه ينص على التعاون الاستراتيجي بين المنظمين في جميع ميادين النشاط التي تغطيها اليونيدو. وعلى كل حال، فإن تركيزه الرئيسي ينصب على تنمية القطاع الخاص الذي سيصاغ وينفذ بصدد برنامج مشترك للتعاون التقني. وقد سعى اليونديب واليونيدو، في اختيارهما

لهذا المجال ذي الأولوية، إلى تقديم استجابة مخلصه وريادية للتحليلات والاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية المقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠٠٤ تحت عنوان "إطلاق العنان لتنظيم المشاريع: تسخير الأعمال التجارية من أجل الفقراء". وهو يدعو إلى اتخاذ الإجراءات في ثلاثة مجالات محددة:

- المجال العام لتهيئة بيئة تمكينية لتنمية القطاع الخاص؛
- المجال المشترك بين القطاعين العام والخاص لزيادة الشراكة والابتكار؛
- مجال حشد الموارد والقدرات من قبل القطاع الخاص.

ويهدف البرنامج المشترك بين اليونيدو واليونديب إلى دعم كل هذه الأنشطة والأهداف التي تقع ضمن ولاية كل من المنظمين، كما يتبين ذلك بالتفصيل لاحقا في سياق الإشارة إلى نميطة الخدمات ٤ (تنمية القطاع الخاص).

٧- ويحدّث النص التالي المعلومات المقدمة إلى المجلس في الوثيقة IDB.29/12، مع الإشارة إلى الفقرة ذات العلاقة في تلك الوثيقة في سياق كل عنوان من عناوين نماط الخدمات ذات الصلة.

نميطة الخدمات ١: الإدارة الرشيدة للصناعة والاحصاءات الصناعية

٨- يجري حاليا استعراض وتنقيح المنهجية بشأن التشخيص الصناعي الاستراتيجي، في سياق الإدارة الرشيدة للصناعة. ويتوقع أن يتم إنجاز هذه العملية في الربع الثالث من عام ٢٠٠٥. وفضلا عن ذلك من المتوقع أن يُعقد المؤتمر الدولي الثاني المعني بعملية الابتكار والتعلم في

كعنصر مكوّن في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بشأن التنمية الصناعية المستدامة. وقد بدأت هذه المبادرة بمؤتمر دون إقليمي في غرب أفريقيا بشأن تحسين الأداء الصناعي وتعزيز العمالة بمشاركة فعّالة من المكتب دون الإقليمي لمنظمة العمل الدولية، والبنك الإسلامي للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي. وقد ركّز أصحاب المصلحة المشاركون في أعمال متابعتهم على ثلاث نقاط رئيسية:

- تحسين الأداء الصناعي، بما في ذلك مواومة السياسات الصناعية في سلسلة تطور قيمة منتجات القطن/الأنسجة/الملابس من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- تعزيز المناخ الاستثماري بغية تمكين القطاع الخاص من الحصول على الفرص التي تتيحها الموارد غير المستغلة إلى حد كبير في قطاع تجهيز الأغذية؛
- الالتزام الواضح من قبل جميع أصحاب المصلحة بتقديم مقترحات محسوسة لدعم مرفق القدرات الإنتاجية الأفريقية الخاص بغرب أفريقيا، بما في ذلك إجراءات واضحة للمتابعة تقوم على أساس مكونات محددة للبرامج المتكاملة الجارية والمقبلة لليونيدو.

١٢- وتشتمل الجهود الأخرى التي بذلتها اليونيدو لترجمة محفلها العالمي إلى واقع من المساعدة التقنية في إطار الإدارة الرشيدة للصناعة على الأنشطة التالية:

- أسهمت اليونيدو وشاركت في مؤتمر بشأن القدرة على المنافسة نظمته إدارة التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت على تنظيم سلسلة من المحافل الاستشارية بشأن تقوية الكفاءات المتعلقة بالإدارة الرشيدة والاقتصادية،

مناطق المدن الديناميكية في بنغالور بالهند في تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٩- وبالإضافة إلى ذلك، سيحدّث سجل الإنجازات في مجال التنمية الصناعية بشكل منتظم كل سنتين. وقد تم إصدار هذا السجل ونشره للمرة الأولى مع تقرير التنمية الصناعية (IDR) ٢٠٠٦/٢٠٠٣. ويتيح هذا السجل بيانات مقارنة بشأن جوانب مُنتقاة من الأداء الصناعي وبشأن الحوافز الهيكلية التي يقوم عليها الأداء الصناعي للبلدان. وستتاح مجموعات البيانات في هذا السجل على أقراص مدمجة حاسوبية (CD-ROM) في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥. وستظل تُستخدم لإجراء التحليلات والمقارنات وكذلك لاستخلاص الاستنتاجات بشأن الأداء القطري والإقليمي. ومن المقرر مبدئياً إجراء التحديث التالي في عام ٢٠٠٧.

١٠- وقد يسرّت اليونيدو، كجزء من استجابتها لقرار الجمعية العامة ٢٣٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، اعتماد رؤساء الدول الأفريقية للمبادرة الخاصة بالقدرات الإنتاجية الأفريقية والمرفق المالي المرن المتصل بها (مرفق القدرات الإنتاجية الأفريقية) في تموز/يوليه ٢٠٠٤. وقد اعتُمدت هذه المبادرة من قبل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا كإطار سياساتي للتنمية الصناعية المستدامة. وتتخذ اليونيدو تدريجياً الآن تدابير وإجراءات مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والحكومات والقطاع الخاص الأفريقي لترشيد خطط العمل القطاعية وخطط الطريق الإقليمية ضمن الأولويات القطاعية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ونتيجة لذلك، شرعت اليونيدو في الإدماج التدريجي لجميع برامجها التكاملية لأفريقيا في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والمبادرة الخاصة بالقدرات الإنتاجية الأفريقية.

١١- ويتناول الفصل الرابع - باء من التقرير السنوي ٢٠٠٤ تنفيذ المبادرة الخاصة بالقدرات الإنتاجية الأفريقية

الانترنت لعام ٢٠٠٤، والملخصات القطرية الإحصائية؛

• مساهمة اليونيدو المنتظمة في دوائر الإحصاء الدولية من أجل تطوير وتعزيز المعايير الدولية عبر مشاركة المنظمة في اجتماعات ترعاها اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة وتعنى بالتنسيق بين الوكالات في مجال الإحصاءات وصوغ البيانات الفهرسية الإحصائية، وضمان نوعية بيانات القواعد المتعددة الجنسيات، وتعزيز الممارسة الموحدة الدولية بين المنظمات الإحصائية الوطنية. وفي هذا السياق، شرعت اليونيدو مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، في إعداد مدخلات تقنية للاستعراض الذي ستضطلع به اللجنة الإحصائية للإحصاءات الصناعية والمقرر إجراؤه في عام ٢٠٠٦؛

• الإنشاء الجاري لنظام قاعدة بيانات بشأن الإحصاءات الإنتاجية لدعم البحوث الجارية بشأن الإنتاجية التي تقوم بها اليونيدو في سياق العنصر المكوّن للبحوث ١ كما يرد وصفه تالياً. وتشمل المحتويات الأولية البيانات المعدة للبحث والوصلة اللازمة للتحديث المنتظم والمعالجة الثانوية للبيانات؛

• الإسهامات التقنية من خلال مقترحات إحصائية وإعداد تقرير تحليلي لأحد برامج اليونسكو الجارية في مجال تنمية الصناعات الثقافية في آسيا والمحيط الهادئ. وقد نُشرت لهذه الغاية ورقتان تحليليتان تستندان إلى قواعد بيانات اليونيدو وورقتان منهجيتان لجمع الإحصاءات الصناعية. وأدمجت هذه الأوراق في المقترح المشترك بين اليونيدو واليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة للملكية الفكرية الذي جرى تقديمه لندوة كبار

بجيث كانت غانا وجمهورية تنزانيا المتحدة من بين أولى البلدان المشاركة؛

• ساعدت اليونيدو حكومة مصر على إعداد ورقة بيضاء من أجل "مصر قادرة على المنافسة"، وتبدأ الآن مشروعاً رئيسياً في المملكة العربية السعودية لتصميم استراتيجيات لتعزيز القدرة على المنافسة والتنوع في المجال الصناعي؛

• يجري في الوقت الحالي تنفيذ سلسلة من برامج بناء القدرات التي تشتمل على التدريب على استخدام منهجية اليونيدو في التشخيص الصناعي وتحليل القدرة على المنافسة في مجال التجارة، مع التركيز على أمريكا اللاتينية.

١٣- وتشمل الأنشطة الجديرة بالملاحظة والتي نُفذت في مجال الإحصاءات في سياق وظيفة الخفل العالمي التي تضطلع بها اليونيدو (التذييل نون، الفصل الخامس، IDB.30/2) ما يلي:

• جولنا عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٥ للبرنامج المشترك بين اليونيدو ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بجمع الإحصاءات الصناعية العالمية كل سنة؛

• نشر وتوزيع طبعات عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ من منتجات المنشورات المخصصة للبيع والمستقاة من قواعد اليونيدو الإحصائية. وتشمل هذه الطبعات، من بين أمور أخرى، طبعات على أقراص مدمجة حاسوبية (CD-ROM) لقواعد بيانات الإحصاءات الصناعية (إندسات) وقواعد بيانات ميزان العرض والطلب الصناعي والنسخة الورقية من الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية. وفضلاً عن ذلك أُعدت النسخة المحدثة من مجموعة المنشورات غير المعروضة للبيع على

• الترويج المباشر في الشراكات التي قد تقود إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عدد من شبكات وقنوات اليونيدو، بما فيها مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا، والمركز الآسيوي الأفريقي لترويج الاستثمار والتكنولوجيا الذي أنشئ قبل نحو خمس سنوات في سياق التعاون بين بلدان الجنوب ومحفل شبكة "UNIDO Exchange" على الويب، ومجموعة متنوعة من محافل ترويج الاستثمار والتكنولوجيا؛

• أنشطة المحفل العالمي، بما فيها البحوث لإنتاج بيانات وتحليل جديدة من خلال الدراسات الاستقصائية والأنشطة النموذجية، وأدوات كالمودج الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ (الكومفار) ومجمل المشروع الاستثماري، وإنشاء/إدارة الشبكات وغيرها من المحافل كشبكة وكالات ترويج الاستثمار ومكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا ومصفق التعاقد من الباطن والشراكة.

١٦- وتتضمن الأنشطة التي جرى القيام بها حتى الآن في مجال ترويج الاستثمار في إطار البرامج المتكاملة الجارية تقديم المساعدة إلى ثماني وكالات ترويج استثمار وطنية للارتقاء بقدراتها من خلال التدريب وإنشاء مجالات برامجية أخرى؛ وإنشاء وكالة ترويج استثمار جديدة؛ وصوغ ٨٠ مشروعاً استثمارياً كفرص مشاريع مشتركة والترويج لها دولياً.

١٧- كما سُجل تقدم في خطة العمل الخاصة بأنشطة ترويج الاستثمار:

• توسيع أنشطة اليونيدو - شبكة وكالات ترويج الاستثمار في أفريقيا، وبشكل خاص الاستقصاءات الخاصة بالمستثمرين التي يجري القيام بها تحت إشرافها، بحيث تُستخدم نتائج

الخبراء التي عقدتها اليونسكو لتنمية الصناعة الثقافية في آسيا والمحيط الهادئ في جودبور، الهند، في شباط/فبراير ٢٠٠٥.

١٤- وقد صاحبت أنشطة المحفل العالمي هذه في مجال الإحصاءات الصناعية خمسة مشاريع هامة من مشاريع التعاون التقني لتعزيز القدرات الوطنية في مجال الإحصاءات الصناعية. وينطوي أحد المشاريع، والذي تم إنجازه في عام ٢٠٠٤، على تقييم البيانات وإجراء التحليل الإحصائي لفائدة قطاع الصناعة التحويلية السوداني على أساس نتائج الدراسات الاستقصائية السنوية المستقاة من العنصر الإحصائي للبرنامج المتكامل الخاص بالسودان. وتتضمن مشاريع التعاون التقني الأربعة الجارية الأخرى عناصر إحصائية للبرامج المتكاملة الخاصة بكل من غانا ولبنان والمملكة العربية السعودية وسري لانكا، وترمي إلى تعزيز قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية لهذه البلدان على معالجة الإحصاءات الصناعية لإنتاج بيانات عالية النوعية ونشرها.

خريطة الخدمات ٢: ترويج الاستثمار والتكنولوجيا

١٥- لقد بدأ تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠٠٤-٢٠٠٧، في مجال تعزيز الاستثمار في ثلاثة مسارات متوازية:

• أنشطة التعاون التقني لبناء القدرات الوطنية وتعزيزها لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال توفير التدريب والمساعدة التنظيمية للمؤسسات، وإنشاء نظم معلومات لكي يتخذ المستثمرون قراراتهم بصورة أفضل. وتشتمل هذه النظم على معايير للقدرة التنافسية للاستثمارات في قطاعات فرعية ومجملات منشآت محددة. وقد نُفذت هذه الأنشطة بشكل رئيسي في إطار البرامج المتكاملة الجارية لليونيدو؛

- أنشطة التعاون التكنولوجي لبناء القدرة في مجال الاستبصار ورسم المسار التكنولوجي في أوروبا الوسطى والشرقية/الدول المستقلة حديثاً وأمريكا اللاتينية وآسيا، التي تشمل على التدريب وإقامة الشبكات وتطوير الأطر المؤسسية والدراسات، ولتقوية البنية التحتية لنظم الابتكار الوطنية من خلال إنشاء وإدارة مراكز تكنولوجيا دولية ومراكز وطنية لنقل التكنولوجيا والابتكار التكنولوجي، بما في ذلك مركز غانا للابتكار التكنولوجي لصالح السلع الرأسمالية، وتوفير التقييم للاحتياجات التكنولوجية والارتقاء بها؛
- أنشطة المحفل العالمي، بما في ذلك معرض المستقبل للتكنولوجيا، كحدث من أحداث المؤتمر العام الحادي عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في سان باولو، البرازيل، في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وإذكاء الوعي، والمنشورات، والمنهجيات المتعلقة بالاستبصار التكنولوجي، وفتح بوابة على الانترنت لرسم المسار التكنولوجي، ومبادئ توجيهية لتقييم الاحتياجات التكنولوجية.
- ٢٠ - وتشمل الأنشطة المحددة المضطلع بها في سياق برنامج ترويج التكنولوجيا ما يلي:
 - برنامج النشر والدعم التكنولوجي لصالح الصناعات الصغيرة، وذلك لوضع وتنفيذ مشاريع للارتقاء بالتكنولوجيا القطاعية في الهند وإقامة آليات دولية جديدة لنشر التكنولوجيا ونقل الممارسات الدولية الفضلى في إدارة التغيير التكنولوجي على مستوى المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية الأخرى؛
 - البرنامج الأقاليمي المتعلق ببناء القدرات لنقل التكنولوجيات الكفؤة في استخدام الطاقة
- الاستقصاءات لتصميم برامج عملية لمساعدة البلدان النامية على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وحشد الاستثمارات الداخلية. وقد نُشرت نتائج الاستقصاء الأول من هذه الاستقصاءات والذي جرى القيام به في عام ٢٠٠٣، في البلدان العشرة المشاركة ووضعت أنشطة لتنفيذ التوصيات السياسية المستقاة من هذا الاستقصاء. وقد شُرع في استقصاء ثانٍ كذلك لإجراء تحليلات أكثر تعمقاً للفئات المختلفة للمستثمرين الأجانب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وسيركز هذا الاستقصاء على أثر الأنواع المختلفة من المستثمرين على الاقتصادات المحلية وسيتحرى الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في سياق البلدان المستهدفة. وستؤدي النتائج إلى صيغ استراتيجية محددة للبلدان المشاركة؛
- استكشاف استعمال وتطبيق الآلات والأدوات المالية الجديدة لدعم الإنتاجية والارتقاء بالتكنولوجيا في منشآت القطاع الخاص في بلدان أفريقية مختارة. وقد استهلّت، في هذا الصدد، عمليات تجريبية في جمهورية تنزانيا المتحدة لإنشاء آلات مالية جديدة لتعبئة موارد سوق الرأسمال من أجل مشاريع استثمار صناعية.
- ١٨ - ومن الأنشطة الهامة المضطلع بها في هذا الصدد تعزيز الشراكات ما بين أفريقيا وآسيا في إطار المركز الآسيوي الأفريقي لترويج الاستثمار والتكنولوجيا وتوسيع شبكة مصفّق التعاقّد من الباطن والشراكة، وذلك من خلال عدة أمور من بينها إقامة ثلاثة مصافق جديدة.
- ١٩ - وقد عالج تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل في مجال الترويج للتكنولوجيا ونشرها المجالات التالية:

الخارجية وتحسين حماية المستهلكين والبيئة في الأسواق الداخلية؛

- بناء وتعزيز قدراتها المؤسسية وقدراتها على مستوى المنشآت لتحسين نوعية الإنتاج الصناعي وإنتاجيته وتوسيع نطاق القدرات في مجال العرض.

٢٢- وفي هذا السياق، ركّز إلى حد كبير على تنفيذ مذكرة التفاهم التي وقعتها اليونيدو ومنظمة التجارة العالمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في كاتكون من خلال حلقات دراسية لتقييم الاحتياجات واستهلال العمل في تسعة بلدان ريادية اختارتها المنظمتان. كما بُدلت الجهود لزيادة التعاون مع سائر المنظمات والبرامج المتعددة الأطراف المشتركة في بناء القدرات التجارية كمرکز التجارة الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والبنك الدولي والمنظمات المشاركة في الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لدعم أقل البلدان نمواً، والفريق المشترك بين الوكالات المعني بتيسير التجارة، ومع المنظمات التقنية الرئيسية كالمنظمة الدولية للتوحيد القياسي والمحفل التعاوني الدولي بشأن اعتماد المختبرات والمحفل الدولي لاعتماد هيئات إصدار شهادات النوعية والمنظمة الدولية لعلم القياس القانوني والمكتب الدولي للمكاييل والمقاييس.

٢٣- وتضمّنت أنشطة المحفل العالمي المضطلع بها في سياق نميطة الخدمات ٣ بحوثاً عن أثر المعايير الجديدة على البلدان النامية، واستقصاءات على مستوى المنشآت بشأن الحواجز التقنية التي تعترض التجارة والمعايير الإصحاحية ومعايير الصحة النباتية، ووضع نظام مئري لتقييم احتياجات القدرة التجارية للبلدان النامية، مع التركيز على المعايير والبنية التحتية لتقييم المطابقة، ومدخلات إلى قاعدة البيانات المتعلقة بالمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وبناء القدرات التي تحتفظ بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية.

والموافقة مع البيئة وترويج الاستثمارات المحلية في مجال مواد البناء التي تعتمد على الموارد المحلية من أجل إنشاء مساكن منخفضة التكلفة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية؛

- مرفق تمويل التكنولوجيا المتوافقة مع المناخ في الصين وإقامة صندوق رأسمال مساهم لمعالجة الحواجز المالية عن طريق توفير المساهمة الاستثمارية في رأس المال والمساعدة التقنية للمنشآت الصينية من خلال نقل التمويل، والترويج التجاري، وتطبيق التكنولوجيات والابتكارات الجديدة ذات الأثر الكبير في مجال الطاقة النظيفة على نطاق الصناعة؛
- مبادرة "نقل التكنولوجيا: تقييم الاحتياجات - إجراءات الترويج" لتقوية القدرة المؤسسية للبلدان المشاركة في تقييم القدرات التكنولوجية على المستويين الوطني والقطاعي وعلى مستوى المنشآت، ومساعدة النظراء على وضع برامج تقوم على القدرة للارتقاء بالتكنولوجيا على الصعيدين الوطني والقطاعي، وتسهيل مواءمة الاحتياجات التكنولوجية على صعيد المنشآت لغايات التعاون التقني الاقتصادي.

نميطة الخدمات ٣: القدرة على المنافسة الصناعية والتجارة

٢١- ركّز تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل في مجال القدرة على المنافسة الصناعية والتجارة على بناء القدرات التجارية من خلال أنشطة التعاون التقني، وذلك من أجل مساعدة البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية على ما يلي:

- بناء وتعزيز القدرات الرقابية والمؤسسية والبشرية الوطنية لتجاوز الحواجز التي تعترض التجارة وللوفاء بالمعايير الطوعية والإلزامية وإجراءات تقييم المطابقة لتكون قادرة على ولوج الأسواق

في كثير من الأحيان بالأعمال المنجزة في قطاعات محدّدة كالصناعات الزراعية، أو لبرامج متخصصة كتنسيق التجارة ونقل التكنولوجيا والإنتاج الأنظف. وقد سلكت اليونيدو في تصميمها وتنفيذها لبرامج استراتيجية موجهة للمجموعات المستهدفة. ولذا صُمّمت برامج المنظمة للاستجابة للاحتياجات المختلفة لمجموعات مستهدفة محدّدة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة ابتداءً بالمنشآت المتوسطة المتخصصة والمتطورة وحتى المنشآت الريفية الصغيرة. واشتملت هذه البرامج على برنامج الشراكات التجارية وخدمات المعلومات وتنمية تجمّعات وشبكات المنشآت الصغيرة والمتوسطة واتحادات التصدير وتنمية تنظيم المشاريع الريفية والنسائية وإطار تمكيني ودعم مؤسسي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٢٦- برنامج الشراكات التجارية- يستهدف هذا البرنامج المنشآت المتوسطة والصغيرة الأكثر تقدماً التي تسعى إلى إحراز قدرة تنافسية دولية، ولذا فإنه يركّز على ربط المنشآت المتوسطة والصغيرة بالمنشآت الأكبر وإدماجها في السلاسل العالمية الأوسع لتطور قيمة المنتجات. وبالنظر إلى أن الامتثال للمعايير والقواعد الريفية، بما فيها المعايير البيئية والاجتماعية التي تتزايد صرامة، يمكن أن يوفر نفاذاً أفضل إلى السوق، فقد قُدّم الدعم إلى المنشآت المتوسطة والصغيرة من أجل فهم استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية المؤسسية للشركات الكبرى والاستجابة لها. وقد بُني البرنامج الخاص بالمسؤولية الاجتماعية المؤسسية على ثلاثة أركان: برنامج الشراكات التجارية بصفته العمود الفقري لأعمال اليونيدو مع القطاع الخاص؛ ومشاركة اليونيدو في اتفاق الأمم المتحدة العالمي (والباعث وراء ذلك هو الحاجة إلى تلبية المتطلبات الخاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة)؛ ومبادرة جديدة لبناء القدرات في مجال المسؤولية الاجتماعية المؤسسية. وبالتالي، يجري توسيع نطاق برامج التعاون التقني استناداً إلى برنامج الشراكة التجارية الناجح في الهند

٢٤- وقد تميّزت أنشطة بناء القدرات التجارية والنفاذ إلى السوق المتعلقة بنميطة الخدمات ٣ المضطلع بها في سياق البرامج المتكاملة الحارية والمشاريع ذات النميطة الوحيدة، بالتالي:

- تعزيز البنية التحتية لتوحيد المواصفات وتقييم المطابقة. وتشتمل الأعمال المضطلع بها في هذا السياق على مشاريع إقليمية متعدّدة في بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ومنطقة دلّتا الميكونغ، وأقل البلدان نمواً في جنوب آسيا، وأمريكا الوسطى. وبالإضافة إلى ذلك تنفّذ اليونيدو حالياً مشاريع قطرية للارتقاء بميئات المعايير ومختبرات علم القياس والاختبار وهيئات منح الشهادات والاعتماد في ٢٧ بلداً؛
- تعزيز القدرة على المنافسة من خلال تحسين النوعية والإنتاجية. وتشتمل الأنشطة المضطلع بها في هذا السياق مشاريع إقليمية عن الإدارة الكليّة للنوعية في آسيا والإنتاجية الإلكترونية والنوعية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً، وكذلك مشاريع للارتقاء الصناعي واستخدام برامجيات اليونيدو وإمكانية تتبع الأغذية لتكون متماشية مع اللوائح التنظيمية في البلدان المستوردة.

نميطة الخدمات ٤: تنمية القطاع الخاص

٢٥- تتركّز جهود اليونيدو في مجال تنمية القطاع الخاص على تقديم المساعدة للتغلب على القيود التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تعزيز إنتاجيتها وقدرتها على المنافسة. وتتصل هذه القيود بشكل أساسي بقدراتها المحدودة على الوصول إلى التكنولوجيات والمهارات والمعلومات والمعرفة اللازمة لتحريك النمو والحفاظة عليه والارتقاء بالقدرات. وقد تم تقديم الدعم بطريقة متكاملة وكان يرتبط

٢٩- تنمية تجمعات وشبكات المنشآت الصغيرة والمتوسطة- لكي تعالج اليونيدو المجموعة المستهدفة الأكبر من المنشآت الصغيرة التي تزود الأسواق الوطنية بشكل رئيسي ولكنها تعتزم كذلك أن تدخل أسواق التصدير، ركّز دعم المنظمة بشكل رئيسي على برامج تنمية التجمعات لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التغلب على عقبات العزلة والوصول إلى الكفاءات الجماعية. وتقدّم برامج الدعم هذه المساعدة في مجال تصميم وتنفيذ استراتيجيات ومبادرات تنمية التجمعات التي ترمي إلى تعزيز نظم الاقتصاد المحلية التي يمكن أن تعمل فيها الشركات على إقامة شبكات فيما بينها وتستكمل قدراتها وتزيد إمكانات وصولها إلى الموارد والأسواق ضمن بيئة مؤسسية مواتية. وقد أُتيحت برامج تدريبية لبناء القدرات للمؤسسات الحكومية ذات العلاقة ورابطات القطاع الخاص وغير ذلك من المنظمات، بما في ذلك أنشطة التعاون بين التجمعات. وقد نفّذت أو تنفّذ حاليا مشاريع في كل من إكوادور وباكستان وزمبابوي والسنغال وكولومبيا ومصر والمغرب ونيجيريا ونيكاراغوا والهند. ونظّمت دورة تدريبية عالمية بشأن تنمية تجمعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة لصالح الموظفين الحكوميين ومزاوي المهن في المنشآت الصغيرة والمتوسطة من البلدان النامية في إطار التعاون الموضوعي مع سويسرا وبرنامج التجمعات المشترك بين اليونيدو وإيطاليا في الهند وعقدت في العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وصدرت الدراسة "التجمعات الصناعية والحد من الفقر - نحو منهجية لتقييم أثر مبادرات تنمية التجمعات على الفقر وآثارها الاجتماعية" في عام ٢٠٠٤، وتعالج هذه الدراسة العلاقة بين التجمعات الصناعية والتخفيف من حدة الفقر.

٣٠- اتحادات التصدير- عزّزت الإجراءات المشتركة الرامية إلى تحسين قدرات المنافسة في مجال التصدير لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تكوين شبكات منشآت صغيرة ومتوسطة أو اتحادات تصدير موجهة تجاريا وكثيرا ما تكون قائمة ضمن تجمعات أوسع من المنشآت

والتركيز على تعزيز الإنتاجية، بحيث تدمج فيها المسائل البيئية والاجتماعية.

٢٧- وفي إطار هذا البرنامج، نُفّذت مشاريع في كل من جنوب أفريقيا والمغرب ونيجيريا وكرواتيا والهند. وصُمّمت مشاريع جديدة لكل من إندونيسيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وفيت نام ونيكاراغوا. وتعكف اليونيدو في كرواتيا مثلا على استحداث إطار سياساتي شامل للمسؤولية الاجتماعية المؤسسية للقطاع العام وتقوم بتدخّلات موازية على مستوى الشركات من أجل تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من إدماج مبادئ المسؤولية الاجتماعية المؤسسية، أي المسائل البيئية والاجتماعية، في عملياتها، بحيث يؤدي ذلك في نفس الوقت إلى تحسين إنتاجيتها. وقد صدر المنشور "المسؤولية الاجتماعية المؤسسية وجدول أعمال التنمية: أيتعين على المنشآت الصغيرة والمتوسطة أن تعبأ بذلك؟" كواحدة من سلاسل ورقات العمل التقنية المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وبالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى حلقة عملية نُظّمت بالتعاون مع اليونديب والاتفاق العالمي، صدر المنشور المشترك الشراكة من أجل تنمية المنشآت الصغيرة.

٢٨- خدمات المعلومات- توخّيا لتحسين إنتاجية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على المنافسة، ساعدت اليونيدو على بناء قدرات وطنية ومستدامة لأنشطة المعلومات ودعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والبلدان المستفيدة حاليا من هذا البرنامج هي أوغندا والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي والصين (مع حكومة ولاية شانكسي)، وغواتيمالا والمغرب والمملكة العربية السعودية. وقد بدأت أنشطة جديدة في أوغندا لتوسيع القدرات الوطنية في مجال دعم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث تشمل المقاطعات الريفية، وذلك من أجل تقديم خدمة أفضل إلى الصناعات المحلية، مع التركيز بشكل خاص على دعم النساء منظمات المشاريع.

وموزامبيق ومنطقة منداناو الفلبينية. وفضلا عن ذلك، روجت اليونيدو لمبادرات جديدة لتنمية تنظيم المشاريع للشباب من خلال تطوير المناهج الدراسية في المدارس، ولتنمية الثقافة للصناعة بالتعاون مع اليونيسكو، وللاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من حالات نزاع.

٣٢- الإطار التمكيني والدعم المؤسسي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة- لكي تكون برامج الدعم الهادفة المذكورة أعلاه فعّالة، لا بد لها من أن تشكل جزءا لا يتجزأ من سياسة تمكينية وبيئة مؤسسية لتنمية القطاع الخاص. وقد ركّز دعم اليونيدو الرامي لتحقيق تلك الغاية على بناء القدرات الوطنية في صوغ سياسات متساوقة وأطر مؤسسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تكون مرتبطة بأهداف اقتصادية واجتماعية أوسع نطاقا؛ وتقوية الهياكل المؤسسية الملائمة لتنفيذ سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة واستراتيجياتها؛ وكذلك تحسين الأطر الرقابية الرامية إلى تعزيز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة. فعلى وجه المثال، تساعد اليونيدو الحكومة الفيتنامية في الأنشطة الاستهلاكية لهياكل الدعم الوطنية والخاصة بالمقاطعات من أجل تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما تساعد على توفير المعارف وقواعد المعلومات التي من شأنها دعم صوغ سياسات وبرامج المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٣٣- ونشرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واليونيدو دليلا لعملية تنقيح السياسات والخطة الاستراتيجية المتعلقة بتنمية المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة بعنوان "السياسات الفعّالة للمنشآت التجارية الصغيرة" على سبيل المتابعة للمحفل المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واليونيدو بشأن تنمية تنظيم المشاريع والمنشآت. ويستند هذا الدليل إلى استنتاجات الاجتماعات المعقودة مع خبراء من الاقتصادات الانتقالية وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمؤسسات الدولية وممثلي القطاع الخاص التي تم التوصل

الصغيرة والمتوسطة. وقد نُفذت مشاريع لتعزيز اتحادات التصدير في كل من الأردن وتونس ومصر والمغرب والهند. وسيعمل برنامج عالمي جديد وافقت عليه الحكومة الإيطالية مؤخرا على توسيع نطاق الدعم إلى بلدان إضافية. وصدر باللغتين الفرنسية والاسبانية أيضا دليل اتحادات التصدير الذي كان قد نُشر سابقا. وأصدرت الوكالات الوطنية في البرتغال وكوريا ترجمته إلى كلا اللغتين. وفضلا عن ذلك يخطط لعقد اجتماع فريق خبراء في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بالتعاون مع الاتحاد الإيطالي لاتحادات التصدير. وهناك مبادرة أخرى يخطط لها وهي برنامج تدريب عالمي بشأن اتحادات التصدير تم تنفيذ الأعمال الأساسية التحضيرية الخاصة به.

٣١- تنمية تنظيم المشاريع الريفية والنسائية- صُمم هذا البرنامج للتصدي للاحتياجات الخاصة للمنشآت الصغيرة جدا والأعمال التجارية الصغيرة كإسهام مباشر في تحقيق الهدف الإنمائي ١ للألفية بشأن التخفيف من حدة الفقر واستراتيجيات تخفيف حدة الفقر على الصعيد القطري. ويركّز الدعم الذي تقدّمه اليونيدو في هذا المضمار على تعزيز استراتيجيات النمو من القاعدة إلى القمة لتشجيع تزايد مبادرات تنظيم المشاريع المستندة إلى القاعدة، بما في ذلك تكوين مجموعات ورابطات ذاتية المساعدة لتنظيم المشاريع، ولا سيما من قبل النساء والسكان الريفيين. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز تحوّل المنشآت الصغيرة والصغيرة إلى أنشطة موجهة نحو النمو وتنوعها، وإلى زيادة القدرة الإنتاجية للمرأة والسكان الريفيين لتمكينهم من المشاركة في الاقتصادات الوطنية مشاركة فعّالة. وصيغت أو استهلكت، في أثناء الفترة المستعرضة، مشاريع جديدة لتنظيم المشاريع الريفية والنسائية في كل من أفغانستان، ومناطق إيوا اللاتين في غينيا، وشمال ناميبيا، وسيراليون، والسودان، وتيمور-ليشتي، وعدد من بلدان جزر جنوب المحيط الهادئ. وقد وسع نطاق العديد من المشاريع القائمة، ومن بينها مشاريع في كل من أوغندا وفييت نام وكينيا والمغرب

البلدان، بما فيها جمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيكارغوا.

نمطة الخدمات ٥: الصناعات الزراعية

٣٥- واصلت نمطة الخدمات هذه توفير الدعم التقني للبلدان المستفيدة من اليونيدو وفقا للخدمات ذات الأولوية المحددة في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. وتشمل هذه الخدمات نظم ما بعد الحصاد في قطاع الأغذية وتجهيز الألياف وابتكار المنتجات وتنويعها لغرض تعزيز الوصول إلى الأسواق وتعزيز سبل العيش للمجتمعات الريفية بواسطة الشبكات الكفؤة لتوريد المنتجات الزراعية. وقد قدّم دعم اليونيدو في هذه الميادين إما مباشرة على شكل مشاريع خاصة بنمطة واحدة بالاستناد إلى خدمات محددة تغطيها النمطة، وإما في إطار برامج ومشاريع أوسع تنفذ مشفوعة بالخدمات المضمّنة في نماط الخدمات الأخرى.

٣٦- وفيما يتصل بنظم ما بعد الحصاد في قطاع الأغذية، أنشئت ثمانية مراكز تجريبية لما بعد الحصاد في أوغندا من أجل تخفيف الفواكه والخضار الاستوائية الموجهة للتصدير. وقد طالب برنامج بموّل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الايفاد) ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والبنك الدولي وينفذ من قبل وزارة الزراعة، بأن تساعد اليونيدو على إنشاء ٤٠ مركزا آخر في جنوب البلاد تهم كذلك بمنتجات في قطاعات أخرى مثل قطاع الألبان. وفي هذه الأثناء، شرعت اليونيدو في مشروع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يهدف إلى إنشاء وحدة لتجهيز حليب الماعز، مموّل من جمهورية كوريا، بهدف تعزيز القدرة الوطنية على كفاءة توافر الأغذية المأمونة ذات القيمة الغذائية العالية في المناطق الريفية والمناطق غير الزراعية على حد سواء. وفي زمبابوي، أنجزت اليونيدو الأعمال التحضيرية لصوغ مشروع لزيادة الأمن الغذائي في المناطق التي ضربها الجفاف من خلال

إليها في إطار المحفل. فضلا عن ذلك، تقيّم اليونيدو حاليا جدوى استحداث مجموعة أدوات سياساتية لتنمية القطاع الخاص والتي ستكون بمثابة دليل موجه بالاتصال الحاسوبي المباشر بشأن المعارف المتخصصة للسياسات والتشريعات وأفضل الممارسات الخاصة بتنمية القطاع الخاص، مع التركيز على تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص. وستغطي هذه المجموعة موضوعات مثل بناء القدرات التجارية والابتكار والارتقاء التكنولوجي وترويج الاستثمار وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وعملية تقييم الاحتياجات وتفحصها هي قيد التنفيذ حاليا، ومن المقرر عقد لفريق خبراء في فيينا في أيار/مايو ٢٠٠٥. وبالاستناد إلى نتائج هذا التقييم سيوضع مقترح مفصّل بشأن مجموعة أدوات سياساتية شاملة وسيقدّم للموافقة عليه.

٣٤- وكما أشير آنفا، أبرمت اليونيدو اتفاق تعاون مع اليونديب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لوضع برامج مشتركة للتعاون التقني في مجال تنمية القطاع الخاص. والغاية من ذلك هي تعزيز أثر برامج التعاون التي تنفذها المنظمتان في هذا المجال، وبالتالي تقوية إسهام القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المتوخى أن يُجرّب البرنامج بصورة أولية في نحو ١٠ بلدان تشترك المنظمتان في اختيارها على أساس التزام الحكومات المعنية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين. وسيتم استكمال أنشطة المساعدة التقنية على الصعيدين العالمي والاقليمي من خلال حلقات عمل وحلقات دراسية وبرامج بحثية، وكذلك من خلال القيام بصورة مشتركة بصوغ الأدلة الإرشادية ومجموعات البرامجيات وغير ذلك من الأدوات اللازمة لمجالات محددة تتعلق بتنمية القطاع الخاص. وفي حين أن البرامج الأولية ستمول جزئيا من جانب المنظمتين، فإن حشد موارد خارجية من مانحين من القطاعين الخاص والعام على الصعيدين القطري والعالمي سيكون ضروريا لتنفيذ البرنامج بنجاح. ويجرز تصميم البرامج المشتركة لتنمية القطاع الخاص وصوغها تقدما جيدا حتى الآن في عدد من

و ذات قدرة تنافسية في كل من السوق المحلية وسوق الصادرات، وذلك من خلال أمور من بينها برنامج توعية في مجال إنتاج الملابس وتطوير المنتجات وتصميم السطوح الخارجية والحياكة بواسطة النول اليدوي. وفي مدغشقر، قدّمت المساعدة إلى صناعة الحرير، بما في ذلك إدخال معدّات جديدة كالنول العريض. وقد قدّمت مساعدة مماثلة كذلك إلى مصنعي منتجات الجلود في عدد من بلدان شمال وشرق أفريقيا (اثيوبيا وتونس وكينيا ومصر والمغرب) لمساعدتها على الوصول إلى الأسواق من خلال الارتقاء بالبرامج والمشاركة في المعارض التجارية.

٣٩- وفيما يتصل بالمجال ذي الأولوية الخاص بتعزيز سبل العيش للمجتمعات الريفية من خلال السلاسل الكفؤة لتوريد المنتجات الزراعية، صيغ مشروع لغانا لتعزيز قدرات المصارف الريفية ومؤسسات دعم الأعمال التجارية على حفز إنشاء هذه الأعمال من خلال إقامة الروابط ما بين قطاع الزراعة غير الرسمي الذي تتولاه المرأة على الأغلب وشركات القطاع الرسمي التي تتولى تلبية احتياجات الأسواق المحلية وأسواق التصدير. ولا يزال يجري تنفيذ مشروع استهل في عام ٢٠٠٢ في بوركينافاسو للتخفيف من حدة الفقر من خلال تطوير قدرات الإنتاج والتسويق الخاصة بقطاع نسيج القطن الحرقي - قيد التنفيذ.

٤٠- وفي سياق تقديم المساعدة التقنية في إطار مبادرة اليونيدو المتعلقة بفترة ما بعد الأزمات، استهل في منطقة جبال النوبة في السودان مشروع لبناء قدرة المجتمعات المحلية في مجال الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر ممول من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري. كما مول نفس الصندوق مشروعا لتقييم آفاق استصلاح مصنع للنسيج في غولبهار، أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، تم الحصول على التمويل من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لفائدة برنامج يهدف إلى تعزيز الصناعات المنزلية في المناطق الريفية والحضرية في العراق.

المعدّات والمنهجات المعزّزة للإنتاجية. ومن المتوقع أن يمول هذا المشروع من قبل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري. وتم التحضير لمشروع آخر بشكل مشترك مع منظمة الصحة العالمية للتدخل المتكامل من أجل تنمية المجتمع المحلي واستقراره في مدينة شندي في السودان، وتم حشد التمويل اللازم لتنفيذ المشروع.

٣٧- وفي سياق تجهيز الألياف، اضطلعت اليونيدو بعدد كبير من المشاريع في صناعتي النسيج والألبسة بشكل خاص. ومن بينها مشاريع تعنى بإدخال مرافق التصميم المدعومة بالحاسوب في هاتين الصناعتين في كل من كوبا وغواتيمالا، وإقامة نظم اختبار ومختبرات في صناعة القطن في الأرجنتين ومشروع لتحسين نوعية صناعتي النسيج والألبسة وقدرتهما على المنافسة في بنغلاديش وإقامة مركز ريادي متفوق في تجهيز الألياف في مالي. كما أدخلت مرافق تصميم مدعومة بالحاسوب خارج نطاق صناعتي النسيج والملابس، وذلك في صناعة الأحذية في كل من الاتحاد الروسي واريتريا ومصر.

٣٨- وقد ركزت المشاريع المنفذة في مجال المنتجات المبتكرة وتنويعها للنفاد بشكل معزّز إلى الأسواق على قطاع النسيج والملابس إلى حد كبير. وينفّذ أحد المشاريع الهامة جدا في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وهو مشروع يتضمن تحليلا للتحديات التي تواجه صادرات القطن في المنطقة والترويج لوسم خاص لقطن الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وإنشاء آلات تجهيز ملائمة والتدريب في ميادين تصنيف القطن وحلجه واستغلاله تجاريا. وقد قدّم الدعم في غرب أفريقيا أيضا إلى غانا للارتقاء بمهاراتها الوطنية في مجال التسويق وتطوير المنتجات وهندسة النسيج الصناعي والبحوث التطبيقية في قطاع النسيج. وفي أماكن أخرى من القارة، استهل مشروع في أوغندا لبناء طاقات وقدرات النساء منظمات المشاريع في صناعات النسيج لتصنيع منتجات ابتكارية ذات نوعية جيدة

٤٤ - وفيما يتعلق بكفاءة استخدام الطاقة، تعتمد اليونيدو نهجاً قائماً على النظم يهدف إلى تحقيق الكفاءة الأمثل لنظم الطاقة التي تستخدمها المصانع لتزود نقطة الاستعمال في الوحدات بخدمات تتيحها الكهرباء والغاز وغيرها من أنواع الوقود. ولا تحتاج هذه الجهود إلى الأخذ بأحدث التكنولوجيات (وربما أغلاها ثمناً)، لكنها تعتمد على نقل التكنولوجيا والمهارات والمعلومات التي يمكن أن تستنسخ، عندما يكتسبها الطرف المستفيد، من خلال التدريب داخل البلد والدعم المقدم إلى مؤسسات تقديم الخدمات. ويؤدي الاستخدام الكفؤ للطاقة إلى خفض التلوث والحد من كثافة الطاقة المستخدمة وتحسين الإنتاجية والقدرة على المنافسة. ومن الأمثلة على مشاريع اليونيدو في هذا المجال المساعدة المقدمة في قطاع صناعات الأدوات اليدوية والسيراميك والزجاج في الهند من خلال إدخال التكنولوجيات والعمليات الكفؤة من حيث استخدام الطاقة، والقيام بمراجعات للطاقة وتحسين معايير النوعية وإنشاء روابط مع السوق. ولا تهدف هذه المشاريع إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة فحسب، وإنما تهدف كذلك إلى خفض التلوث، بما فيه انبعاثات غاز الدفيئة.

٤٥ - وتماشياً مع النهج المستند إلى النظم المذكورة أعلاه، استهلت اليونيدو برنامج لحفظ طاقة نظم المحركات الصيني الذي يوفر للمتدربين الصينيين منهاجاً تدريبياً يستند إلى النظم وفريداً من نوعه ويمكن تطبيقه على نطاق واسع لتمكينهم من الوصول إلى المستوى الأمثل في استخدام نظم المحركات (الفصل الرابع-دال من يلي).

- تدريب زهاء ١ ٠٠٠ موظف من موظفي الوحدات الصناعية على الإجراءات اللازمة للوصول بالأنظمة المسيرة بالمحركات إلى المستوى الأمثل؛
- أسفرت تقييمات الوحدات الصناعية الـ ٣٨ الأولى، التي أجراها مهندسون صينيون تلقوا هذا

نميطة الخدمات ٦: الطاقة المستدامة وتغير المناخ

٤١ - في مجال الطاقة، يولي اهتمام خاص للطاقة الريفية للخدمات ذات الأولوية "استخدام مصادر الطاقة الريفية في أغراض إنتاجية مع التركيز على الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة."

٤٢ - وتهدف برامج اليونيدو الخاصة بالطاقة الريفية إلى تحقيق ما يلي:

- دراسة الجدوى وتوضيح النجاعة الاجتماعية والاقتصادية لشتى النهوج المولدة للطاقة؛
- تشجيع المنشآت المحلية المستدامة التي يمكنها أن تقدم خدمات موثوقة في مجال الطاقة بالاعتماد على تكنولوجيات الطاقة المتجددة؛
- استبانة الأنشطة المدرة للدخل والمتصلة بإنتاج أو توليد أو استخدام الطاقة في المناطق الريفية.

٤٣ - ويتطابق توفير خدمات الطاقة الريفية لأغراض الاستعمال المثمر مع الأهداف الإنمائية للألفية والاستراتيجية المؤسسية لليونيدو. فبإمكان الطاقة أن تحدّ من الفقر وتمنع الجوع بواسطة تيسير التطبيقات المدرة للدخل وإنشاء المنشآت الصغرى وكذلك توفير الطاقة من أجل ضخ المياه وتجهيز أو طحن الأغذية والطبخ. ومن الأمثلة على مشاريع اليونيدو في مجال الطاقة الريفية مشروع لتوليد الكهرباء يستند إلى الطاقة المتجددة لتزويد الشبكات الصغيرة المعزولة في زامبيا. وقد تمت الموافقة على تمويل هذا المشروع من قبل مرفق البيئة العالمية في أيار/مايو ٢٠٠٤. ويهدف هذا المشروع، الذي يصل مجموع ميزانيته إلى ٧,٨ مليون دولار، إلى تحسين الأحوال المعيشية لسكان الريف بإتاحة خدمات الطاقة العصرية وتشجيع أنشطة توليد الدخل. وتنفذ مشاريع أخرى تستند إلى نظم الطاقة المتجددة في كل من المكسيك والهند.

المفاوضات مرحلة متقدمة بهذا الشأن مع المانحين المحتملين كالنمسا وإيطاليا واليابان، من أجل تمويل مشاريع في إطار آلية التنمية النظيفة في بلدان كالجائز وجنوب أفريقيا والصين وفيت نام والكاميرون وكوت ديفوار والمغرب. وشُرع أيضا في إجراء محادثات مع كل من اسبانيا واسرائيل وألمانيا وفرنسا وكندا.

٤٩- ويتوقع الاسراع بشكل حثيث في برنامج بروتوكول كيوتو بعد أن دخل حيز التنفيذ مؤخرا. ومن الأمثلة على خدمات اليونيدو المتوقعة في هذا الميدان ما يلي:

- أنشطة بناء القدرات المتعلقة بآلية التنمية النظيفة في كل من جنوب أفريقيا وفيت نام والمكسيك ونيجيريا؛

- تنظيم أحداث ودورات جانبية في سياق الاجتماعات الدولية لتغيّر المناخ وترؤس هذه الأحداث والدورات والمشاركة فيها؛

- ترويج الشراكات بين القطاعين العام والخاص في عمليات آلية التنمية النظيفة في كل من البرازيل وجنوب أفريقيا والفلبين والمغرب والهند.

خريطة الخدمات ٧: بروتوكول مونتريال

٥٠- تتولى اليونيدو حاليا تنفيذ ٩٩٥ مشروعا من مشاريع بروتوكول مونتريال في ٧٥ بلدا ناميا في جميع أنحاء العالم. وتبلغ ميزانية هذه المشاريع الإجمالية نحو ٤٠٦ ملايين دولار، وهي تهدف إلى التخلص تدريجيا من نحو ٤٠٠٠٠ طن من المواد المستنفدة للأوزون. وإضافة إلى ذلك، تقدّم اليونيدو الدعم في مجال تعزيز المؤسسات إلى ١٠ بلدان من خلال ٢٥ مشروعا، تشمل مراحل جديدة أو مجدّدة. وتماشيا مع الخدمة ١ ذات الأولوية من خريطة الخدمات ٧، حصلت اليونيدو على الموافقة على ما وضعته من خطط وطنية وقطاعية يصل مجموعها إلى ٤٥ خطة للتخلص التدريجي، بما في ذلك مشاريع التخلص التدريجي من بروميد

التدريب على إيصال النظم الصناعية إلى الحد الأمثل، عن تحديد نحو ٤٠ مليون كيلوات ساعة من الوفورات السنوية المحتملة في مجال الطاقة، تعادل ما يصل متوسطه إلى ٢٣ في المائة من الوفرة في كل نظام من الأنظمة؛

- في حالة مثال محدد، كان مركز شنغهاي لحفظ الطاقة قادرا على مساعدة مصنع المستحضرات الصيدلانية الآسيوي الحديد على تخفيض استهلاك الكهرباء في نظامه الخاص بالتبريد بنسبة ٦٢ في المائة. وسيغطي هذا الاستثمار التكاليف في أقل من سنتين.

٤٦- فضلا عن ذلك، تروّج اليونيدو الشراكات التجارية بشكل فعّال لدعم كفاءة استخدام الطاقة والتكنولوجيات النظيفة من أجل تعزيز الإنتاجية والقدرة على المنافسة لصناعات مختارة في بلدان متعددة. فعلى سبيل المثال، استهلت المنظمة مشروعا مشتركا في الهند مع اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية ومصرف "ICICI". وقد استهل المدير العام هذا المشروع في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥، وهو يركّز على تجهيز المواد الزراعية والأغذية وعلى قطاعي اللبّاب والورق.

٤٧- وفيما يتعلق بالجمال ذي الأولوية المتصل بتغيّر المناخ، لا تزال أنشطة اليونيدو موجهة ضمن إطار بروتوكول كيوتو. وعلى وجه التحديد، تهدف الخدمات المقدّمة إلى بناء القدرات الوطنية للبلدان المشاركة وتعزيز الشراكات الابتكارية لاستبانة وتنفيذ مشاريع آلية التنمية النظيفة وتحقيق تقليص مشهود. لانبعاثات في غاز الكربون.

٤٨- وعلى الرغم من عدم توفر آلية مالية ماثلة للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال أو مرفق البيئة العالمية من أجل الأنشطة في مجموعة كبيرة من المجالات الأخرى المتعلقة بالبيئة، فإن اليونيدو تحرز تقدما في مجال حشد الأموال لمشاريع في هذا المجال الهام. وقد بلغت

الصناعية بعنوان "من الإنتاج الأنظف إلى الإدارة المستدامة للموارد الصناعية: سد الثغرات". ووزعت هذه الورقة على الدول الأعضاء لإبداء تعليقاتها عليها في شباط/فبراير ٢٠٠٥. وفي هذه الأثناء، صيغت عدّة مشاريع بالاستناد إلى هذه الاستراتيجية المنقحة. وقد اشتملت هذه المشاريع على مشروع ينفذ بالشراكة مع المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في عدد من البلدان من أجل تطوير قدرات "تأجير المواد الكيميائية"، بحيث يعطى منتجو المواد الكيميائية المستخدمة في العمليات الصناعية حوافر لإعادة تدوير مثل هذه المواد الكيميائية بعد "تأجيرها" بدلا من بيعها لربائتهم. ويوضع مشروع آخر للإدارة المستدامة للموارد الصناعية لقطاع الألبان في أمريكا الوسطى، إضافة إلى مشاريع مماثلة أخرى قيد الدرس لقطاعي النسيج ومعالجة الأرز.

٥٤- وبالمثل، تتيح خدمات اليونيدو في مجال إدارة المياه نقل أفضل ما يتوافر من التكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل منع صرف النفايات الصناعية السائلة في المياه الدولية (الأهوار والبحيرات والأراضي الرطبة والمناطق الساحلية) ومن ثم حماية موارد المياه لفائدة الأجيال القادمة. وتتضمن أهداف هذه الخدمة ما يلي:

- مساعدة القطاع الصغير لتعدين الذهب بالطرق الحرفية على التقليل إلى أدنى حد من صرف الزئبق العالي السمية المستخدم في استخراج الذهب؛
- مساعدة الحكومات على العمل معا في إدارة أحواض الأهوار العابرة للحدود والأراضي الرطبة والمناطق الساحلية والنظم الايكولوجية البحرية الكبرى واستخدامها بشكل مستدام.

٥٥- واستمر تنفيذ المشروع العالمي المشترك بين مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو

الميثيل، وهي الخطط التي تساعد البلدان النامية بشكل فعال في جهودها الرامية للامتثال.

٥١- وزادت اليونيدو حافظتها لتصل إلى مبلغ ٤٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٥، مع توقع زيادات إضافية يصل مجموعها إلى ٦٢ مليون دولار خلال العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وتُستثنى من هذا المبلغ المشاريع المحتملة في قطاعات جديدة مثل الهيدروكلوروفلوروكربونات والمبردات، التي سُدّرج على الأرجح في العملية الجديدة لتجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، التي من المقرر أن يُنظر فيها في نهاية عام ٢٠٠٥، والتي سيكرس فيها على الأغلب مبلغ إضافي بقيمة ٤٢٠ مليون دولار لفترة السنوات الثلاث ٢٠٠٦-٢٠٠٨.

نمطة الخدمات ٨: الإدارة البيئية

٥٢- تتناول نمطة الخدمات هذه مسألة الاستدامة البيئية وفقا للهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية. وتشمل الخدمات ذات الأولوية في إطار هذه النمطة الإنتاج الأنظف والمستدام وإدارة البيئة. وتنفذ استراتيجية اليونيدو في مجال الإنتاج الأنظف والمستدام بواسطة شبكة من المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف وتسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- نشر التكنولوجيات المعززة للنوعية والإنتاجية والسليمة بيئيا؛
- مساعدة البلدان النامية على الوصول إلى أسواق التصدير.

٥٣- وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن اليونيدو قد شرعت في مراجعة استراتيجيتها في مجال الإنتاج الأنظف. وبدأت هذه العملية مع عقد مؤتمر إقليمي بشأن الإدارة المستدامة للموارد الصناعية في حيدرآباد في الهند في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وقد أتبع ذلك المؤتمر بإعداد ورقة عمل عن نهج اليونيدو لإزاء الإدارة المستدامة للموارد

الإثائية التابع لمرفق البيئة العالمية، النوع بء، لإعداد مشروع مشترك بين اليونيدو واليونديب ومرفق البيئة العالمية بشأن تحسين حفظ وترشيد استخدام النباتات الطبية والعطرية والمبيدة للآفات من خلال الإدارة المستدامة للأراضي في سيراليون وغينيا والنيجر ونيجيريا، وشكّلت اللجنة التوجيهية للمشروع المكونة من ممثلي البلدان الأربعة ونظراء من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية. ويرمي هذا المشروع إلى إبراز دور شراكات القطاع العام في تحقيق الأهداف الإثائية للألفية (ولا سيما الهدف الإثائي الأول للألفية المتصل بتخفيف حدة الفقر والهدف الإثائي السابع للألفية المتصل بالاستدامة البيئية).

٥٨ - وبالإضافة إلى ذلك تشترك اليونيدو اشتراكا فعالا في دعم تنفيذ اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. وفي هذا المجال المتصل بشكل مباشر باتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، قدّمت اليونيدو المساعدة إلى نحو ٤٠ بلدا في تنفيذ أنشطة تمكينية أو صياغة خطط تنفيذ وطنية للقضاء على هذه الملوثات. وقد تم إنجاز هذه الأنشطة التمهيديّة الآن، حيث تدخل اليونيدو الآن مرحلة جديدة من مراحل الإعداد لمشاريع واسعة النطاق في كثير من البلدان، وهي مشاريع تهدف إلى معالجة القضاء على المخزونات الاحتياطية من المواد الكيميائية الخاضعة لهذه الاتفاقية أو الحد من انبعاثات مثل هذه المواد الكيميائية، بما فيها ثمانية الأوكسيد والفوران، التي تنتجها القطاعات الصناعية الخاصة بها.

٥٩ - وقد مُنحت اليونيدو، نتيجة لنجاحها في هذا المجال، إمكانية النفاذ بشكل مباشر إلى أموال مرفق البيئة العالمية في المجال ذي الأولوية الخاص بالملوثات العضوية الثابتة. فقد تمخضت الخبرة الفريدة لليونيدو في مجال الأنشطة المتعلقة بهذه الصناعة عن زيادة في تمويل مرفق

لمعالجة تلوث الماء بالزئبق. وتتمثل الأهداف القصوى و/أو الانجازات لهذا المشروع في ما يلي:

- الحد من تلوث المياه الدولية بالزئبق من خلال الانبعاثات المنطلقة من مناجم الذهب الصغيرة؛
- إدخال التكنولوجيات الأنظف في مجال استخراج الذهب وتدريب العاملين في التعدين على تطبيقها؛
- بناء القدرات والآليات الرقابية لتمكين القطاع من تخفيف التلوث بالزئبق إلى أدنى حد؛
- إدخال برامج لرصد البيئة والصحة؛
- بناء قدرات المختبرات المحلية على تقييم مدى التلوث بالزئبق وأثره.

٥٦ - فضلا عن ذلك، يشمل برنامج اليونيدو الدولي في مجال المياه المشروع الإقليمي لأفريقيا الذي يشمل ١٦ بلدا ويهدف إلى العمل على مكافحة استنزاف الموارد المعيشية وتدهور المناطق الساحلية في المنظومة البحرية الايكولوجية الكبيرة لمنطقة تيار غينيا بواسطة إجراءات ايكولوجية إقليمية. وقد بدأ تنفيذ هذا المشروع بعد الموافقة عليه وتمويله من جانب مرفق البيئة العالمية بمنحة قدرها ٢١ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت اليونيدو بنجاح مفاوضات مع المنظمة البحرية الدولية وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنفيذ مشروع لتدبير التلوث البري والبحري. وقد أبرم اتفاق مماثل مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومعهد البحوث البحرية في النرويج للتعاون والمشاركة في التمويل بشأن مشروع يتناول مصايد الأسماك وتقديرات إدارة الموارد البحرية الحية في أعماق البحار.

٥٧ - وفي هذا الصدد نظمت اليونيدو بنجاح الاجتماعات الإقليمية الأولى في إطار مشروع المرافق

تنفيذ اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية
الثابتة ووضع خطة تنفيذ وطنية".

٦١- وتشمل المشاريع التي ووفق عليها حديثا في هذا
المجال مشروعا في رومانيا بشأن التخلص من نفايات
البافينيل المتعدد الكلور، في حين تشمل المشاريع التي هي
في سبيلها إلى التنفيذ ما يلي:

- مشروع بشأن تدابير للتخطيط للتخلص من
المخزونات الاحتياطية من نفايات البافينيل
المتعددة الكلور في سكك الحديد وغيرها من
الأطراف التي توجد لديها هذه النفايات في
الجمهورية التشيكية؛
- إدخال أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات
البيئية للحد من انبعاثات المواد الكيميائية السمية
من مصانع اللباد في مصر أو القضاء عليها؛
- مشروع إقليمي في غانا ونيجيريا لوضع
استراتيجيات ملائمة لتحديد المواقع الملوثة بالمواد
الكيميائية المدرجة في المرفقين ألف وباء و/أو
جيم من اتفاقية استكهولم؛
- مشروع إقليمي في البلدان الأعضاء في الهيئة
الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج
عدن لتعزيز الاستراتيجيات الإقليمية للحد من
الإنتاج غير المقصود للملوثات البيئية الثابتة.

برنامج البحوث الخاص بالإطار البرنامجي المتوسط الأجل،
٢٠٠٤-٢٠٠٧

٦٢- لقد بدأ تنفيذ برنامج البحوث واستُهلّت في إطاره
خطوات هامة فيما يتعلق بجميع العناصر الأربعة المنفصلة
التي يشملها هذا البرنامج:

٦٣- عنصر البحوث ١- يهدف إلى تحليل إسهام
الصناعة في التنمية والتخفيف من حدة الفقر. وهو ينص

البيئة العالمية، وبالتالي تزايد عدد البلدان التي تطلب
مساعدة اليونيدو. وقامت اليونيدو مؤخرا، بالإضافة إلى
٣٩ مشروعا جاريا يصل مجموع قيمتها إلى ٢٣,٧ مليون
دولار، بتقديم سبعة مقترحات مشاريع يصل مجموع قيمتها
إلى ١١,٧ مليون دولار. وفضلا عن ذلك، تشمل حافظة
اليونيدو للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ على ٤٤ نشاطا في هذا
المجال يقدر إجمالي قيمتها بمبلغ ١٢٠ مليون دولار.

٦٠- ومن الأمثلة على المشاريع الجارية:

- مشروع عالمي يهدف إلى تعزيز مشاركة المجتمع
المدني بنشاط وفعالية في التحضيرات لتنفيذ
اتفاقية استكهولم، وقد تمت الموافقة عليه من قبل
مرفق البيئة العالمية؛
- برنامج عالمي عنوانه "عرض إمكانية تطبيق
التكنولوجيات غير الاحتراقية المتاحة لتدمير
الملوثات العضوية الثابتة وإزالة العقبات التي
تعرق اعتمادها وتنفيذها بشكل فعال"، ومن
المقرر تنفيذه في سلوفاكيا، وقد وافقت عليه
الحكومة وأعيد تقديمه إلى أمانة مرفق البيئة
العالمية من أجل الحصول على موافقة مسؤولها
التنفيذي الأول؛

• وثيقة مشروع بعنوان "عرض إمكانية تطبيق
التكنولوجيات غير الاحتراقية المتاحة لتدمير
الملوثات العضوية الثابتة وإزالة العقبات التي
تعرق تنفيذها بنجاح" يتصل بمشروع يعتمزم
تنفيذه في الفلبين وتمت الموافقة عليه في اجتماع
مجلس مرفق البيئة العالمية في أيار/مايو ٢٠٠٤؛

• في الصين، وافق المسؤول التنفيذي الأول في
مرفق البيئة العالمية في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤
على أن تنفذ اليونيدو بشكل مباشر مشروعا
بعنوان "بناء قدرات جمهورية الصين الشعبية

بين الجهات الفاعلة اقتصاديا والأسواق والمؤسسات بغية تعزيز فعالية تدفقات التجارة والاستثمار على الصعيد الدولي، وكيفية التوفيق بين أوجه التباين القائمة بين احتياجات الصناعة والبيئة من خلال تطوير التكنولوجيا ونشرها. وهناك مشروع ينفذ حاليا في هذا الميدان وهو بعنوان "العوامل الحاسمة لاستخدام التكنولوجيات السليمة بيئيا في بلدان نامية مختارة". ويفحص هذا المشروع العوامل القرينية وكذلك العوامل الخاصة بالشركات التي تؤثر على استخدام التكنولوجيات السليمة بيئيا في البلدان النامية، بالاستناد إلى مجموعة بيانات تم توليدها في سياق النشاط التحضيري لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ. والغاية من ذلك هي استعراض الصكوك السياسية المتعلقة بنشر أفضل التكنولوجيات السليمة بيئيا والترويج لتطويرها. وسينجز هذا المشروع في منتصف عام ٢٠٠٥ وستنشر وثيقة بحثية عنه.

٦٥- عنصر البحوث ٣، يتناول الخيارات السياسية في النظام الاقتصادي الجديد. وهو يقتضي صياغة مجموعة أدوات سياسية للتنمية الصناعية تتناسب مع التحديات التي يطرحها النظام المتعدد الأطراف، وتقييم أفضل وسيلة يمكن فيها للسلاسل العالمية لتطور قيمة المنتجات أن تسهم في تعزيز القدرات الداخلية. وقد وضع مشروعان هامان في سياق عنصر البحث هذا، وهما:

- مشروع بعنوان "تسخير المنافع العمومية من أجل التنمية الاقتصادية" وهو قيد التنفيذ، ويشتمل على برنامج بحوث مشترك مع جامعة كومبلوتنسه في مدريد. ويعالج هذا المشروع دور المنافع العمومية في التنمية الاقتصادية وتوفيرها بالشكل المناسب وآثارها السياسية على الأصعدة المختلفة، بما في ذلك دور المنظمات الدولية واليونيدو بشكل خاص. وستقدم نتائج مرحلية في المؤتمرات التي ستعقد خلال عام

بالتحديد على إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالإنتاجية والمؤشرات الاقتصادية، وتقييم أداء الإنتاجية والتغير الهيكلي وإسهامهما في تخفيف حدة الفقر. وقد جرى تناول هاتين المسألتين عن طريق برنامج بحوث جاري التنفيذ بشأن أداء الإنتاجية في عينة واسعة تشمل ١٧ بلدا ناميا. وينقسم مشروع البحوث إلى جزأين:

- في الجزء الأول، سيستعرض المشروع المراجع التحريية عن تحليل الإنتاجية وطرائق قياسها. ومن ثم سينتقل إلى إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالإنتاجية يمكن استخدامها لإجراء المقارنات بين البلدان. ومن ثم سيحدد مشروع البحوث ويحلّل العوامل الحاسمة الكامنة للإنتاجية فيما بين البلدان؛

- في الجزء الثاني، اختير ١٧ بلدا لدراسات الحالة القطرية المتعمقة. وستقوم دراسات الحالة هذه بدراسة خبرة الإنتاجية الخاصة بكل بلد وتقدم تفسيراً لها في ضوء خلفية أداء النمو الإجمالي لهذه البلدان. وفضلا عن ذلك ستفحص دراسات الحالة القطرية العوامل الحاسمة الرئيسية لخبرة الإنتاجية في البلدان المعنية، وستقيم في هذا السياق مواطن القوة والضعف لهذه البلدان فيما يتصل بخمس مجموعات واسعة النطاق من العوامل المحددة لنمو الإنتاجية. وفي نهاية المطاف، ستحلل دراسات الحالة هذه السياسات التي تم اعتمادها من قبل كل بلد من هذه البلدان والتي لها تأثير يبين أو ضمني على تطورات الإنتاجية. ويتوقع أن تصدر نتائج هذا المشروع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٦٤- عنصر البحوث ٢، يهدف إلى تقييم دور نشر التكنولوجيا في تعزيز الإنتاجية. وهو يرمي بصورة خاصة إلى تناول المسائل ذات الصلة بكيفية تعزيز أوجه التفاعل

النمو الصناعي الديناميكي. وقد بدأ تنفيذ أحد المشاريع في هذا الميدان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بالتعاون مع جامعة هارفارد. وسيدرس هذا المشروع ويقيم أهمية استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية المؤسسية والتحديات التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جهودها الرامية إلى النفاذ إلى أسواق جديدة. ومن ثم سيشعر في تحديد القطاعات الفرعية الصناعية التي من المرجح أن يؤدي اعتماد المنشآت الصغيرة والمتوسطة فيها لممارسات المسؤولية الاجتماعية المؤسسية إلى زيادة حصصها السوقية المتأتمية من تفضيل المستهلكين للاستهلاك المسؤول والمستدام. وستدرس أيضا العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية المؤسسية وإدارة النوعية وتعزيز الإنتاجية على مستوى الشركة، وكذلك حالة العمل الجماعي في سياق الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ومن المتوقع أن ينجح هذا المشروع في نهاية عام ٢٠٠٥.

٦٧- وتعمل اليونيدو حاليا، كجزء لا يتجزأ من أنشطة بحوثها، على وضع صيغة نهائية لبرنامج البحوث الاستراتيجية الثلاثينوية "مكافحة التهميش والفقر من خلال التنمية الصناعية" (الوثيقة IDB.30/2، الفصل خامسا - حيم). ويشمل هذا البرنامج خمسة مشاريع منفصلة هي: التغلب على أوجه القصور السوقية وتوفير المنافع العمومية؛ والتخفيف من حدة الفقر من خلال التنمية الصناعية؛ والتحديات التي تواجه تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ووضع رأس المال الاجتماعي موضع التنفيذ؛ والتطوير التكنولوجي لأغراض التصنيع المستدام. ويركز البرنامج على البلدان المهمشة ذات الدخل المنخفض، ويهدف إلى تقوية الأساس التحليلي لأنشطة اليونيدو في هذه البلدان. وتماشيا مع هدف هذا البرنامج، كان القصد من وراء كل مشروع من هذه المشاريع هو تحديد آثار السياسات العامة وسياسات اليونيدو في إطار كل مجال من مجالات هذا البحث. وقد قدمت استنتاجات هذا البحث وآثاره ونوقشت في اجتماع عقد لمدة يومين

٢٠٠٥. وستقدم حصيلة هذا المشروع إلى المؤتمر العام القادم؛

• يهدف المشروع البحثي الآخر إلى إجراء تحديد وتقييم، مع التركيز على القطاعات الفرعية، لأفضل طريقة يمكن بها زيادة المشاركة في السلاسل العالمية لتطور قيمة المنتجات وشبكات الإنتاج العالمية من أجل تعزيز القدرات التنافسية للصناعة المحلية وماهية الدعائم المؤسسية والسياساتية لهذه العمليات. وقد استهلكت، ابتداء من عام ٢٠٠٣، سلسلة من المنشورات لمعالجة هذه المسائل. ففي عام ٢٠٠٤، نشرت ورقات عمل بعنوان "إدراج الصناعات المحلية في السلاسل العالمية لتطور قيمة المنتجات وشبكات الإنتاج العالمية: فرص وتحديات الارتقاء بها، مع التركيز على آسيا والقدرة التنافسية المتزايدة للصين والتخلص التدريجي من ترتيبات الألياف المتعددة". وبعد تلقي ردود فعل إيجابية من قبل أصحاب المصلحة العديدين على هذه المنشورات والطلبات التي تقدموا بها للحصول على تغطية أوسع للقطاعات والمسائل المختلفة، سينشر منشور آخر بعنوان "السلاسل العالمية لتطور قيمة المنتجات وشبكات الإنتاج العالمية: آفاق الارتقاء بها المتاحة للبلدان النامية" خلال عام ٢٠٠٥. وسيقدم هذا المنشور مجموعة كاملة من المعلومات والتوصيات المتعلقة بالسلاسل العالمية لتطور قيمة المنتجات ودورها في التنمية الاقتصادية. ويمكن أن تستخدم هذه المنشورات المتبصرة في غايات استراتيجية وسياساتية ولغايات التعاون التقني.

٦٦- وعنصر البحوث ٤، يرمي إلى تحليل الاستراتيجيات الأكثر فعالية لتعزيز إسهام المنشآت الصغيرة والمتوسطة في

- ٦٨ - ويقدم عرض أكثر تفصيلاً لبرنامج بحوث اليونيدو في ورقة غرفة مؤتمراً منفصلة.
- ٦٩ - لعل المجلس يود أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.
- ٢٠٠٥ اشترك فيه باحثون ونظراء استعراض وموظفون من اليونيدو. ويُرتأى إدماج التوصيات المتصلة بذلك لاحقاً في أنشطة اليونيدو ذات الصلة في البلدان المنخفضة الدخل. وستنشر الحصيلة النهائية في سلسلة من المنشورات خلال عام ٢٠٠٥.
- ثالثاً- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه**